وزير الصناعة يفصّل واقع القطاع وآفاقه المستقبلية

سورية تشهد انفراجات قريبة وستكون مركزاً لاستقطاب المستثمرين

استثمارات شركات عامة من مستثمرين سوريين

هناء غانم
تصوير مصطفى سالم

أكد وزير الصناعة زياد صباغ في رده على سؤال لـ«الوطن» خلال انعقاد مؤتمر صحفي عقد أمس في وزارة الإعلام أن التوجه الحكومي اليوم لإعطاء المزيد من التسهيلات ورفع سقوفها لكل المستثمرين والصناعيين لإعادة ترميم المنشآت المتوقفة عن العمل.

وأوضح صباغ أن الخيارات مطروحة أمام المستثمرين في مختلف القطاعات، وقال: لكن نحن نركز على التصنيع الزراعي والتوجه نحو التصنيع الزراعي لأن مخرجات الزراعة هي مدخلات للصناعة.

ولفت إلى أن عجلة الصناعة قبل الحرب كانت واعدة واليوم بدأت عجلة الإنتاج بالدوران في القطاعيين العام والخاص، مشيراً إلى أن وجود قانون الاستثمار الجديد ١٨/ العصري ليس على مستوى سورية بل على مستوى المنطقة يحمل العديد من المحفزات والمزايا الكثيرة التي يستفيد منها المستثمر المحلي ومن دول الجوار والدول الصديقة، وأضاف: الجميع مرحب بهم ضمن هذا الإطار.

وأوضح وزير الصناعة أن سورية هي مركز استقطاب للمستثمرين خلال المرحلة القادمة والمؤشرات تؤكد أن هناك انفراجات قريبة قادمة للجميع، منوهاً بوجود طروحات للاستثمار قادمة مع دول عربية لإعادة تأهيل المنشآت المدمرة.

صباغ شدد على أهمية الاستثمار بتطوير القطاع الصناعي العام والخاص وفق برامج وضعتها الوزارة منها إصلاح وإعادة هيكلة القطاع وتطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بعمل الوزارة وتعزيز الإنتاج الصناعي علمياً وفنياً ومالياً وتلبية جزء من حاجة السوق من منتجات القطاع العام الصناعي، والاستثمار الأمثل للعمالة وتطوير عمل اتحاد غرف الصناعة والقوانين المتعلقة بالاتحاد وزيادة الإنتاج كماً ونوعاً والعمل على توطين الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي وزيادة القيمة المضافة للمنتج الصناعي السوري وفق محورين: التصنيع الزراعي والحيواني ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع قاعدة الاستثمار في صناعة مكونات الطاقات البديلة من خلال إنشاء معامل وشركات في القطاعين العام والخاص أو المشاركة بينهما.

وأكد اتجاه الحكومة نحو الطاقات البديلة الريحية والكهروضوئية والشمسية، مبيناً أنه تم إعطاء القطاع الخاص الفرصة للاستثمار فيه لأن الدولة لن تستطيع بمفردها القيام بهذه المشاريع وذلك لتوفير الكهرباء.

وأشار الوزير خلال المؤتمر إلى أن الحرب الإرهابية استهدفت شركات الصناعة من بينها الغذائية والنسيجية والدوائية ومنها تاميكو التي يتم العمل على إعادة تأهيل موقعها الأساسي في المليحة، والتي تم بفضل العمال إعادة ترميم خطوط الإنتاج والتجهيزات فيها لإعادة إقلاعها من جديد حيث وصلت إلى ٨٠ بالمئة من طاقتها الإنتاجية، منوهاً بوجود خطط طموحة لدعم هذا القطاع بالتعاون مع الدول الصديقة لتأمين كل المستلزمات الدوائية غير المتوافرة محلياً منها الأدوية السرطانية والمزمنة، مشيراً إلى وجود مباحثات مع الجانب الإيراني بهذا الخصوص لإقامة شراكة لتصنيع الأدوية النوعية أو اللقاح لتوضيب هذه الصناعات مقابل نوع من الشراكات وفق أي قانون نافذ.

وبيّن صباغ أن هناك اتفاقية بين هيئة المواصفات السورية والحكومة لاعتمادية المنتجات السورية في إيران، موضحاً أنه تم طرح الفرص الاستثمارية في اللقاء الأخير مع وزير الصناعة الإيراني.

وحول الشائعات التي طالت القطاع الخاص وهجرة الصناعيين أكد الوزير أنها كلها تنضوي تحت الحرب الاقتصادية على سورية وأن الأرقام تؤكد عكس ما تم تناقله وتبين حجم وعدد المنشآت التي عادت للإنتاج، مشيراً إلى وجود لجنة مشكلة من وزارة الصناعة واتحاد غرف الصناعة للتواصل مع الصناعيين في الخارج للعودة إلى منشآتهم.

وأكد الوزير سعي الوزارة لتثبيت العمال من خلال المسابقة التي تم الإعلان عنها أخيراً.

ونفى الوزير السماح باستيراد الألبسة الجاهزة، موضحاً أنه تم السماح باستيراد بعض مستلزمات الإنتاج.

وحول التغييرات التي طالت مديرين في مؤسسة الإسمنت بين صباغ أنها مرتبطة بتقييم الأداء، وأنها لم تتم بشكل مزاجي.

وأشار إلى أن كميات الأقطان تراجعت بسبب الحرب وهجرة الفلاحين وتراجع المساحات المزروعة حيث لم تصل في العام الماضي إلا إلى ١٥ ألف طن قطن نتج عنها ٥ آلاف طن قطن محلوج وهي لا تغطي حاجة القطاعين العام والخاص، مبيناً أنه تم السماح للقطاع الخاص باستيراد القطن لفترة محدودة وتم تجديده لأن الكميات في الموسم الحالي فقط ٦ آلاف طن قطن محبوب حتى الآن.

وأشار إلى التعاون مع سورية للتجارة لتسويق منتجات القطاع الصناعي العام.

وختم الوزير صباغ بوجود تعاون مع الجانب الصيني وأن هناك خطوات تم قطعها ووصلنا لمرحلة التنفيذ، لإقامة منشآت لصناعة الإسمنت إضافة إلى شراكات في عدة مجالات لإدخال المحتوى التكنولوجي.

وأشار الوزير إلى المتابعة المستمرة مع اتحاد غرف الصناعة لتذليل جميع العقبات التي تعترض عمل الصناعيين والعمل على زيادة الطاقات الإنتاجية للشركات العاملة حالياً لإعادة تأهيل خطوط الإنتاج وإدخال منتجات جديدة واستكمال العمل بالربط الشبكي بين الوزارات والجهات التابعة لها وتبسيط الإجراءات، إضافة إلى متابعة المصفوفة الزراعية الصناعية التي أقرتها الحكومة وإعادة إحياء الزراعة التعاقدية بهدف التصنيع الزراعي من زراعة شوندر سكري إلى التبغ والعنب والبصل وإنجاز مشاريع عقود لإعادة.

ولفت إلى تأهيل واستثمار شركات سكر مسكنة والرقة وإسمنت العربية مع مستثمر وطني وإلى أن الوزارة أعلنت عن رغبتها في مشاركة القطاع الخاص لإعادة تشغيل الشركات المدمرة والمتوقفة.

وبين الوزير أنه يوجد ١٠٣ منشآت في القطاع العام منها ٥٤ عاملة بشكل كامل و٣٤ بشكل جزئي و٤٩ متوقفة ومنها ٣١ متوقفة و١٨ مدمرة، مشيراً إلى أنه تمت إعادة تأهيل ١٦ شركة عامة صناعية ومحلج وإعادتها إلى العملية الإنتاجية.

ولفت الوزير إلى الأضرار التي تعرض لها القطاع خلال سنوات الحرب والبالغة ١٠٦٩ مليار ليرة، وأن إنتاج وزارة الصناعة لغاية شهر أيلول من العام الحالي بلغ ٦٥٨ مليار ليرة ومبيعاتها بلغت ٦٤٤ مليار ليرة، وأن عدد المنشآت في القطاع الخاص ١٣٧ ألف منشأة صناعية وحرفية لغاية الفترة ذاتها ومنها ٨٧ ألف منشأة عاملة و٥٠ ألف منشأة متوقفة.

٣ مليارات ليرة قروض منحها «الصناعي» في ثلاثة أشهر

نقاش لرفع سقف القرض الصناعي إلى مليار ليرة

عبد الهادي شباط

توقع مصدر في القطاع المصرفي رفع سقف التسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف الصناعي ليصبح مليار ليرة بدلاً من ٥٠٠ مليون ليرة، موضحاً أن النقاشات حول ذلك تركز على أهمية أن تسمح السقوف الجديدة للقروض الصناعية بتحقيق جدوى أوسع من هذه التسهيلات الائتمانية خاصة في قروض الصناعيين تماشياً مع حالة التضخم وحاجتهم لسقوف تمويل عالية لتأمين خطوط الإنتاج ومستلزمات الإنتاج وغيرها من التجهيزات والتقانة.

وبيّن أنه يجري العمل على تعديل التعليمات التنفيذية الناظمة لمنح التسهيلات الائتمانية وإعادة النظر في العديد منها بما يسمح بالتوسع في منح القروض وزيادة حجم التوظيفات في الودائع خلال المرحلة المقبلة.

وفي المصرف الصناعي تفيد البيانات المالية بأنه تم منح ٨٧ قرضاً خلال الأشهر الثلاثة الماضية (أيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني) بقيمة تجاوزت ٣ مليارات ليرة.

وتتفاوت معظم التصريحات في المصرف الصناعي بأن عدد القروض التي منحها المصرف والطلبات التي مازالت قيد الدراسة لدى فروع المصرف تمثل مؤشراً على حركة طلب جيدة على القروض الصناعية وأن هناك طلباً على القروض الصناعية من مختلف القطاعات الصناعية، وأن المصرف يتجه للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية ويبحث في العديد من الخيارات لذلك ومنها توسيع مساحة التعاون والتفاهمات مع غرف الصناعة ودعم المشاريع الحيوية والاستثمارات بتمويلها مع التركيز على المشروعات الصناعية وفق المحددات والضوابط التي أقرها مجلس النقد والتسليف.

كما أن دراسة ملفات القروض جيداً تسهم في توجيه الكتلة النقدية لدى المصارف بشكل سليم نحو الاستثمارات والمشروعات الأكثر نفعاً وتحقق أثراً حقيقياً في الاقتصاد وأثراً إيجابياً في طالب القرض وفي محصلة تحقيق النفع العام وأيضاً تحول الدراسة الجيدة لملفات القروض دون التعثر أو التخفيف من حالات التعثر التي عادة ما تترافق مع القروض غير المدروسة جيداً أو تم التهاون في استيفاء شروطها، وأن المصرف الصناعي يسعى لتنويع منتجاته المصرفية بما يتوافق مع الاحتياجات الحالية للصناعيين وأصحاب الحرف والمهن العلمية.

وحول الضمانات بيّن أن الضمانة ليست هي الأساس في منح القرض ولكنها تمثل حالة الأمان للمصرف عند منح القرض وكل طلب يقدم للمصرف تتم دراسته بشكل حقيقي والاطلاع على طبيعته والحاجة الفعلية له وطبيعة الجدوى والقدرة على السداد والالتزام بدفع المستحقات للمصرف بعيداً عن الضمانة.

كما تم وضع خطة لتطوير الجانب التقني ورصد الاعتماد اللازم لها بهدف أتمتة العمل في المصرف والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبتين للمتعاملين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الإدارة العامة والفروع.

يشار إلى أن مجلس الوزراء ناقش في جلسته الأسبوعية الأخيرة الإجراءات الخاصة باستئناف منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي من دون تحديد سقف التمويل ومنحه بما يتناسب مع مراحل تنفيذ المشروع والتقيد بالأسس والمعايير الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.

توقعات أميركية: متوسط سعر النفط في عام ٢٠٢٢ حوالي ٧٠ دولار للبرميل

الوطن

انخفضت أسعار النفط، أمس الأربعاء، وسط تساؤلات من تأثير متحور أوميكرون الجديد من فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والطلب على الوقود، وذلك بعد يومين من المكاسب.

وقال محللون إن «المستثمرين ينتظرون تقييم التأثير الكامل لمتحور أوميكرون الجديد من فيروس كورونا قبل شراء المزيد من النفط».

وكانت أسعار النفط قد انتعشت، في وقت سابق هذا الأسبوع، بعد تراجعها الأسبوع الماضي، مع تزايد التفاؤل بأن المتحور أوميكرون لن يسبب أضراراً اقتصادية كبيرة.

يأتي تراجع سعر النفط بعد تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA) عن توقعات الطاقة القصيرة المدى (STEO) الصادر يوم الثلاثاء، حيث توقع التقرير بقاء أسعار النفط بالقرب من المستويات الحالية في العام المقبل.

كما قالت إدارة معلومات الطاقة: «تتوقع أن النمو في الإنتاج من أوبك +، للنفط الضيق الأميركي، ومن الدول الأخرى من خارج أوبك سيتجاوز النمو المتباطئ في الاستهلاك العالمي للنفط، وخاصة في ضوء المخاوف المتجددة بشأن متغيرات كوفيد-١٩». ترى أسعار خام برنت القياسي الدولي عند متوسط ٧٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٢.

كما أضافت ادارة معلومات الطاقة أنها تركت توقعاتها للطلب العالمي على النفط لعام ٢٠٢٢ من دون تغيير، وتوقعت زيادة ٣,٥ ملايين برميل يومياً إلى متوسط ١٠٠,٥ مليون برميل يومياً.

وفي بيانات أخرى، تراجعت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار ٣,٠٩ ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في ٣ كانون الأول الجاري، حسبما أفادت تقارير خاصة من معهد البترول الأميركي (API) يوم الثلاثاء. وورد أن الاحتياطيات في كوشينغ، أوكلاهوما، ارتفعت ٢,٤ مليون برميل. كما ارتفعت مخزونات البنزين ٣,٧ ملايين برميل، بينما أضافت مخزونات نواتج التقطير ١,٢٣ مليون برميل، وفقاً للبيانات المبلغ عنها.

وحسب «رويترز»، عند الساعة ١٩:٠٥ بتوقيت غرينتش، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت ١٩ سنتاً بما يعادل ٠,٣ في المئة إلى ٧٥,٢٥ دولاراً للبرميل، بعدما ارتفعت ٣,٢ في المئة عند التسوية، أمس الثلاثاء.

كما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي ٢٣ سنتاً أو ٠,٣ في المئة إلى ٧١,٨٢ دولاراً للبرميل بعد ارتفاعها ٣,٧ في المئة خلال الجلسة السابقة.

وكما ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا، اليوم الثلاثاء، فوق مستوى ١٢٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب من الغاز، وتجاوزت الأسعار هذا المستوى للمرة الأولى منذ ١٨ تشرين الأول الماضي.

ذهب ومعادن

وفي الفضون تراجع سعر الذهب أمس بعدما تأرجح خلال المعدن النفيس بين الربح والخسارة. وسط متابعة المستثمرين تطورات متغير كورونا الجديد أوميكرون، حيث أعلنت شركتا «فايزر» و«بايو إن تك» يوم الأربعاء أن لقاح كوفيد-١٩ الخاص بهما قد أظهر قدرة على تحييد متغير أوميكرون الخاص بالفيروس بعد إعطاء الجرعة الثالثة. وأصدرت الشركتان بياناً مشتركاً، موضحة أنه على حين أن جرعتين تظهران انخفاضاً ملحوظاً في عيار التعادل، فإن الأشخاص الذين لم يتلقوا بعد حقنة معززة لا يزالون «محميين من الأشكال الحادة للمرض». قال ألبرت بورلا الرئيس التنفيذي لشركة فايزر: «ضمان تلقيح أكبر عدد ممكن من الأشخاص بشكل كامل بأول سلسلتين من الجرعات وأن جرعة معززة تظل أفضل مسار لمنع انتشار كوفيد-١٩».

في الإطار ذاته، صرح عضو اللجنة الاستشارية العلمية في المملكة المتحدة لحالات الطوارئ (SAGE) نيل فيرجسون يوم الأربعاء أن عمليات الإغلاق قد تحدث بسبب متغير فيروس أوميكرون. حيث قال فيرغسون أن حالات المتغير تتضاعف كل ثلاثة أيام، حتى أسرع من متغير دلتا في آذار الماضي، ما يجعل من المحتمل أن يصبح البديل السائد في البلاد قبل عيد الميلاد. لذلك، قال إن الإغلاق والإجراءات الأخرى لمحاولة كسب المزيد من الوقت قد تكون مطلوبة قريباً. في الوقت نفسه، ظهرت تقارير تشير إلى أن وايتهول تفكر في التحول إلى خطتها «ب» لاحتواء المتغير، حيث قال مصدر لرادبو «تايمز» إن هناك فرصة بنسبة ٥٨ بالمئة لحدوث ذلك.

على جانب آخر توقع أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سوف يتخذ نهجاً أكثر عدوانية في تشديد السياسة النقدية، الأمر الذي من شأنه أن يلقي بثقله على الذهب الحساس لأسعار الفائدة. وأدت هذه العوامل مجتمعة، أي الوباء والاحتياطي الفيدرالي، إلى بيئة تجارية بدت شديدة التقلب، يمكن أن توفر الأسواق المتقطعة أيضاً أرضية للسبائك.

وعلى صعيد التداولات، صرح عضو اللجنة الاستشارية العلمية في المملكة المتحدة لحالات الطوارئ (SAGE) نيل فيرجسون يوم الأربعاء أن عمليات الإغلاق قد تحدث بسبب متغير فيروس أوميكرون. حيث قال فيرغسون أن حالات المتغير تتضاعف كل ثلاثة أيام، حتى أسرع من متغير دلتا في آذار الماضي، ما يجعل من المحتمل أن

عضو لجنة تجار ومصدري الخضار يرد على مدير السورية للتجارة بدمشق

كيلو البطاطا بالجملة أقل من ١٤٠٠ ليرة وفي الأسواق دون ١٦٠٠ ليرة

المعقالي لـ«الوطن»: تدخّل «السورية للتجارة» غير كافٍ

رامز محفوظ

نفى عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن يكون حالياً في الأسواق بطاطا من مصدر لبناني، وقال: منذ أسبوعين عندما كان سعر كيلو البطاطا يتجاوز ٢٠٠٠ ليرة تم تهريب البطاطا من لبنان بشكل خاص للمعامل والمطاعم. ونفى أن يكون سعر مبيع كيلو البطاطا بالجملة اليوم بـ١٨٠٠ ليرة كما جاء في تصريحات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مبيناً أن سعر الكيلو في سوق الهال بدمشق يتراوح بين ١٢٠٠ و١٤٠٠ ليرة بالجملة.

وأضاف العقاد إن سعر مبيع البطاطا للمستهلك اليوم يختلف من منطقة إلى أخرى لكن من المفترض أن يتراوح سعر المبيع للمستهلك بين ١٥٠٠ و١٦٠٠ ليرة.

وأوضح أن الكميات الموجودة حالياً من المادة في سوق الهال تغطي حاجة السوق وازدادت بنسبة ١٠٠ بالمئة عن السابق، لافتاً إلى أن سعر كيلو البطاطا منذ أسبوع انخفض بنسبة تقارب الـ٤٠ بالمئة حيث كان سعر الكيلو بالجملة منذ أسبوع بحدود ٢٠٠٠ ليرة، أما اليوم فهو بين ١٢٠٠ و١٤٠٠ ليرة، مرجعاً سبب انخفاض السعر إلى زيادة الإنتاج.

ولفت إلى أنه يتم استجرار البطاطا من محافظات درعا وحماة ومن محافظة حلب.

واستبعد العقاد في الوقت نفسه أن تنخفض أسعارها في الأيام القادمة باعتبار أن تكلفة إنتاجها مرتفعة وتقريباً السعر الحالي يغطي التكلفة التي يدفعها المزارع الذي يشتري ليتر المازوت من السوق السوداء بسعر ٣ آلاف ليرة.

وعن التدخل الإيجابي للسورية للتجارة خلال الفترة الحالية بيّن رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي لـ«الوطن» أن تدخل السورية للتجارة الذي يشتري ليتر البطاطا في صالاتها بسعر ١٥٠٠ ليرة وسابقاً الفروج بسعر ٧٥٠٠ ليرة للكيلو غير كاف وهذا التدخل الهدف منه تحجيم وضبط الأسعار في السوق باعتبار أنه أصبح هناك دليل للأسعار اليوم ولم يعد يستطيع التاجر تجاوزها.

وطالب المعقالي بزيادة عدد صالات ومنافذ البيع التابعة للمؤسسة السورية للتجارة من أجل أن يكون التدخل من قبلها أفضل وأن يتم وضع برادات في كل صالاتها وليس في صالات محددة بحيث تكون فيها مواد ضرورية للمواطن مثل الفروج والألبان والأجبان التي تحتاج للتبريد، مشيراً إلى أن السورية للتجارة تعتبر بالأساس مؤسسة خدمية وليست ربحية.

ورأى أنه من المفترض أن تكون السورية للتجارة الحل والملجأ للمواطن وليس الأسواق في ظل ضعف القوة الشرائية وانخفاض دخول المواطنين.

وكان مدير فرع دمشق للمؤسسة السورية للتجارة وسيم معطي بيّن في تصريح صحفي أن المؤسسة بدأت بعرض مادة البطاطا «قلع جديد» ضمن صالاتها ومنافذ بيعها بسعر ١٥٠٠ ليرة بعد استجرارها من المزارعين مباشرة في محافظة حماة، وذلك على اعتبار أن سعر الكيلو منها بالجملة ١٨٠٠ ليرة والمفرق أكثر من ٢٢٠٠ ليرة في الأسواق.

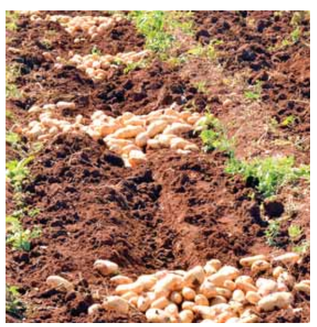

٨٠ مليون ليرة ضريبة بدل إيجار لعقد بين جامعتين بدرعا

الوطن

كشف مصدر في مالية درعا لـ«الوطن» أن قيمة الضريبة لأحد عقود الإيجار التي تم تنفيذها مؤخراً تجاوزت ٨٠ مليون ليرة وأن عقد الإيجار تم بين جامعتين خاصتين على أن تستثمر درعا ويتم حالياً تحويل قيمة الضريبة من أحد المصارف الخاصة إلى حساب المالية لدى أحد فروع المصرف الزراعي بدرعا.

وحسب تقرير وزارة المالية مع بداية الشهر الجاري إنه تم تنفيذ ١١٩,٣ ألف عقد إيجار منذ بداية شهر أيار الماضي وحتى بداية الشهر الجاري (كانون الأول) في حين سجل معدل عقود الإيجار نحو ٨٨٤ عقداً يومياً خلال الأسبوع الأخير من الشهر الماضي (تشرين الثاني)

وتفيد وزارة المالية أن التقارير حول البيوع العقارية، تضم عدة مؤشرات، بما ينسجم مع قاعدة الشفافية في توفير البيانات للجمهور، للاستفادة منها، وبهدف توفير أسس علمية لدراسة السوق، عبر معايير دقيقة لقياس سيولة السوق وحجمها.

وتضم مؤشرات السوق العقارية في المرحلة الأولى نمطين من المؤشرات؛ الحجم والسيولة، مع معايير قياس لتقييم مستوى النشاط والحركة في السوق بشكل مستمر وتشمل مؤشرات الحجم مؤشراً خاصاً بإجمالي عدد عقود البيع المنفذة خلال أسبوع عمل، وآخر بين توزع العدد الإجمالي للعقود خلال فترة زمنية محددة على المحافظات السورية.

كما يشمل مؤشراً خاصاً بعقود الإيجار، بين العدد الإجمالي لتلك العقود خلال أسبوع عمل، إضافة إلى مؤشر آخر بين توزع عقود الإيجار خلال فترة زمنية محددة على المحافظات السورية.

أما مؤشرات السيولة، فتشمل مؤشراً لإجمالي القيم الرائجة لعقود البيع المنفذة خلال أسبوع عمل، وآخر بين توزع القيم الرائجة خلال فترة زمنية محددة على المحافظات السورية، وهذا يمثل الحدّ الأدنى لمقدار السيولة المتداولة في السوق العقارية.

ونتيج المؤشرات التي تم إطلاقها حالياً إمكانية إجراء مقارنات أسبوعية، لحركة السيولة في السوق وحجمها، ما يوفر بيانات مهمة، لتحليلها، واستخدام النتائج في عمليات التخطيط المنهجي المتعلقة بالسوق العقارية، وبالتالي يمكن وضع الإستراتيجيات والسياسات واتخاذ القرارات المطلوبة بأقل قدر من المخاطر، نظراً لإزالة عدم التعيين والغموض والمزاجية في تقييم السوق.